البيئة والتنمية المستدامة في العراق
جدلية الاستغلال والحماية

م.د. وليد عبد جبر
كلية الآداب – جامعة واسط

المقدمة :

خلال العقود الثلاثة المنصرمة ، ومع تفاقم تداعيات المشكلات البيئية تحولت إلى قضايا ساخنة تفرض نفسها بشدة في شتى أنحاء العالم ، على المستويين الرسمي للمتخصصين بشؤون البيئة ، أو على المستوى الاجتماعي ، من حيث مستوى معيشة الناس ، إينما وجدوا وحيثما كانوا ، وظروف حياتهم ، ومستواهم التعليمي والثقافي . فالجميع أصبح متأثراً ، بل ومتضرراً من تردي المقومات البيئية . ومما تجدر الإشارة إليه ، إلى أنه ليس كل المعنيين يبدون إهتماماً بالمشكلات البيئية ويولون جهداً لمعالجتها ، مع أن هؤلاء يدركون أن من يرغب بالعيش بأمان ويسعى بالخير للآخرين ، مُطالب بحماية البيئة والعناية بها يداً بيد مع الآخرين ، الذين يشتركون معهم بالواقع المعاش في ظل البيئة ذاتها .

كما وان حماية البيئة والعناية بها مهمة وترتبط ارتباطا وثيقاً بوعي الإنسان وثقافته البيئية ، وفي هذا المجال يكون للتربية البيئية دوراً كبيراً في خلق الوعي والثقافة البيئية ، وبالتالي في حماية البيئة ورعايتها وتحسينها وتطويرها .

وخلال هذه العقود من الزمن شهد العالم إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الحالي (نموذج الحداثة) لم يعد مستداماً ، بعد أن أرتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة ، مثل فقدان التنوع البيئي ، وتقلص مساحات الغابات المدارية ، وتلوث الماء والهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار ، واستنفاذ الموارد غير المتجددة ، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي الى الدعوة الى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة ، وحماية البيئة وأستدامتها والحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة من جهة أخرى . ولذلك فأن شيوع فكرة

التنمية المستدامة في أدبيات التنمية السياسية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي ، مثل في جزء منه محاولة ليتجاوز إخفاق النظرية السلوكية في مجال التنمية ، التي تبنت نموذج الحداثة ، والبحث عن نموذج جديد يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على بيئة سليمة مستدامة . (1)

أما على المستوى السياسي فقد بدأ المجتمع الدولي منذ العقد الثامن من القرن الماضي ، يدرك مدى الحاجة الى مزيج من الجهود السياسية والعلمية لكل مشاكل البيئة ، وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجاً معرفياً للتنمية في العالم ، وبدأ يحل مكان برنامج "التنمية بدون تدمير" (Development without Destruction) الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في السبعينيات ، ومفهوم "التنمية الايكولوجية"(Ecodevelopment) الذي تم تطبيقه في ثمانينيات القرن الماضي ، ووصل الاهتمام العالمي بالقضية البيئية ذروته مع تبني مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر "قمة الأرض" (Erath Summit) الذي عقد في مدينة "ريودي جانيرو" عام 1992 . (2)

وقد برز هذا الاهتمام العالمي بقضية البيئة بوضوح في تأكيد منهجية التنمية الإنسانية وفقاً لتقرير التنمية العالمي لعام 1995 ، على عنصر الاستدامة ، من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة بسبب إستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل أعبائها الأجيال القادمة ، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر . (3)

أما بخصوص البيئة العراقية ، فقد شهدت وعلى وجه الخصوص منذ مطلع القرن العشرين وحتى وقتنا الراهن ، عملية متواصلة من التفكك والتغير والتبدل ، تقتضي جهوداً كبيرة لإصلاحها وحمايتها . فمستويات التدهور والتعرية والتخريب ، وما تركته الحروب المتلاحقة وأعمال العنف والإرهاب ، ربما كان الأسرع في تاريخ العراق الطويل . فأشكال التنمية المضرة بالبيئة ، وضعف الاستقرار أدت لتجاوزات كبيرة على الموارد الطبيعية والبشرية .

وأسهمت قطاعات الصناعات والإنشائية والكيميائية (النفطية) بأضرار جدية ، بما تطلقه من الملوثات وعلى الرغم من توفر تكنولوجيا نظيفة وغير مؤذية للبيئة ، إلا أن فرص تطبيقها لا تزال نادرة في بلادنا . كما ان أتساع دائرة استيراد مختلف انواع السلع (الاستهلاكية والتجارية

وغيرها) ، وضعف الرقابة ، فضلاً عن مخلفات الحروب ، تشكل بمجملها أضعافاً للبنية التحتية للنظام البيئي [4] .

وتحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة ، تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتتمتع باستدامة ذاتية على الأمد البعيد ، خصوصاً بعد ما تبين أن الوسائل المستخدمة حالياً في برامج حماية البيئة تتطلب قدراً كبيراً من المال والجهد لم تعد مجدية ، نظراً لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغاً وجهوداً أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار . وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة ، في الوقت ذاته ، هو الذي يفسر لنا سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب إحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلاً عن إصلاحات زراعية واقتصادية تنعكس بشكل إيجابي على الواقع الاجتماعي . ونشر الثقافة البيئية في المجتمع عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة ، لأنها تهدف للحفاظ على حقوق الاجيال اللاحقة ، وذلك يكمن في حماية البيئة .

مشكلة البحث :

خلال النصف الثاني من القرن العشرين مثلت التطورات التكنولوجية والعلمية ذات التقنية المتقدمة قاعدة رئيسة لتشكل حالة جديدة من الحضارة الانسانية ، تميزت بأنجازات مذهلة في وسائل الأتصال وثورة المعلومات ، إلا أنها في الوقت ذاته أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية في ظروف الأزمات البيئية الكونية المصاحبة لهذه الحالة الجديدة من الحضارة .

والعراق من البلدان التي لم تحقق تقدماً ملموساً في مجال التنمية المستدامة التي تراها الدول سلاح المستقبل لحفظ مواردها وتوفير بيئة عامة مناسبة للأجيال المستقبلية التي قد تعاني الويلات بسبب أهمالنا هذا المجال المتطور ، المتضمن الحلول الشاملة لكل مشاكل الإنسان والبيئة .

ويرى المختصون في مجال التنمية المستدامة بأنها ألتزام أخلاقي بين الاجيال بعضها تجاه البعض الآخر ومسؤولية الأجيال الحالية تجاه من يليها ، فكل ما على الأرض معرض للنفاذ والأستهلاك أن أستمر الانسان يعيش حياة عشوائية غير منظمة يسرف في التخريب والإستهلاك

الغير ممنهج ، وقد يأتي يوماً لا تجد فيه الأجيال المقبلة ما يديم حياتها ، ان واصل الانسان تخريبه لكل ما يحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر .[5]

ومن خلال الازمات التي مر ويمر بها العراق ، والتي اسهمت بشكل مباشر في تدمير الإنسان وبناه التحتية ، فأن العراق يسير بشكل مضطرد نحو استنفاذ موارده الطبيعية وغير الطبيعية وتلويث البيئة وتراجع مستويات الصحة العامة وتدني مستوى التعليم كماً ونوعاً ، إضافة الى ما تعانية البيئة العراقية من تراجع مناسيب المياه ، والتصحر ، وفي تراجع التفاعل المشترك بين الانسان في العراق وبيئته . وتكمن مشكلة بحثنا بعدة تساؤلات هي :

1. هل أن أستنزاف الموارد الطبيعية في البيئة العراقية يرجع الى جهل الانسان العراقي بكيفية إستغلال موارده المتاحة وإدخار ما يكفي لانشاء بيئة مستدامة ؟
2. هل ساعدت سياسات أنظمة الحكم في العراق على تدمير بيئته ؟ .
3. هل يعد غياب التربية البيئية في المجتمع عامل تدمير للبيئة العراقية ؟

هدف البحث :

ينطوي هدف البحث في التعريف بالعلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ، ودراسة أسباب تدمير وتلويث البيئة العراقية والعوامل التي ادت الى التدهور البيئي ووقوفه كعائق كبير أمام تحقيق التنمية المستدامة ، كما سيركز البحث على دور التربية البيئية والاعلام في تنشيط الوعي المجتمعي كعامل مساعد للوصول الى تنمية مستدامة تحافظ على حقوق الأجيال المستقبلية .

منهجية البحث :

أعتمدت منهجية بحثنا الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف الى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة او موقف معين ، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً علمياً وافياً [6] ، والبحوث الوصفية لا تسهم في جمع المعلومات والبيانات فحسب ، وإنما تسعى أيضاً إلى تحليلها تحليلاً دقيقاً ، وذلك ما هدف إليه البحث ، لمعرفة أسباب غياب التنمية المستدامة ، وتفاقم تداعيات التدهور البيئي .

تحديد مفاهيم البحث الأساسية:

يسهم تحديد مفاهيم أي بحث او دراسة علمية في الوصول الأمثل الى تحقيق الأهداف التي حددها الباحث لدراسته ، ويقوده الى الموضوعية معاً ، لأنه يعطيه الأستدلال العام المستخلص من بحثه أو من خلال إستعانته بالأدبيات المتوافرة عن موضوع بحثه . (7)

وبالنظر لأهمية تحديد المفاهيم ، تضمن البحث عدة مفاهيم أساسية للتعريف بها ، وسيأخذ الباحث بنظر الاعتبار المفاهيم الأخرى المرتبطة بموضوع البحث إينما وردت ، وحسب متطلبات البحث . وتضمن البحث المفاهيم الأساسية ، والتي من أبرزها :

1. **البيئة :(Environment) :**

البيئة كلمة مأخوذة من المصطلح اليوناني (olkos) والذي يعني بيت او منزل ، وكثيراً ما يحدث الخلط بين علم البيئة (Ecology) والبيئة المحيطة او ما تسمى أحياناً البيئة الإنسانية (Environment)، وذلك أن علم البيئة (الايكولوجيا) يشمل دراسة كل الكائنات أينما تعيش بينما يقتصر علم البيئة الإنسانية على دراسة علاقة الإنسان الطبيعية دون سواها. (8)

ويعرف معجم مفاهيم التنمية " البيئة" بأنها المحيط الطبيعي أي (الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والاجتماعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة ونظم التفاعل داخل المحيط وداخل الكائنات وبين المحيط والكائنات . أي مجمل الظروف الخارجية المؤثرة على حياة الكائن وعلى بقائه وتطوره وهو مفهوم شديد التشعب (9)، وأصبحت المحافظة على البيئة وتطويرها ملازمة لمفهوم التنمية المستدامة التي تضمن حقوق الاجيال القادمة . لهذا يتنامى الاهتمام بها نظراً لجسامة المخاطر الناجمة عن الاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية .

2. **التنمية البشرية : (Human Development) :**

ويعرف مفهوم التنمية البشرية ، كما طرحه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 ، فقد جاء فيه :-

التنمية البشرية عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ، ومن حيث المبدأ فأن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت ، أما من حيث التطبيق ، فقد أتضح أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الاساسية في ثلاثة ، هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وان يكتسبوا المعرفة وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وما لم تكن هذه الخيارات الاساسية مكفولة فأن الكثير من الفرص الاخرى سيظل بعيد المنال . (10)

وتعرف أيضاً بانها عملية توسيع خيارات الناس كي يعيشوا الحياة التي يطمحوا إليها ، ويمكن تمييز أربعة أبعاد لهذه العملية : العدالة الاجتماعية ، تكافؤ الفرص ، الاستدامة ، التمكين والمشاركة ، والتنمية البشرية عمل هادف لتنمية النواحي الفكرية لأفراد المجتمع ، وأمتلاك المهارات المهنية وتطويرها ، وتأمين فرص التمتع بالفنون ، واكتساب المعارف العلمية على أنواعها ، مما يخدم تطور المجتمع ويزيد من رفاهيته. (11)

3. التنمية المستدامة (Sustainable Development):

يعود الفضل في نحت هذا المفهوم وتأصيله نظرياً ، إلى كل من الباحث الباكستاني " محبوب الحق" والباحث الهندي "أمارتياسن" وذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة . فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما ، وهي تنمية إقتصادية – إجتماعية ، لا أقتصادية فحسب ، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية بأعتبارها العنصر المهيمن ، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية (12) .

ويعود أصل مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الايكولوجي (Ecology) ، حيث أستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة – نتيجة ديناميكيتها – إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العلاقة بين علم الاقتصاد (economy) وعلم الأيكولوجي (Ecology) على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الاصل الاغريقي ، حيث يبدأ كل منهما بالجذر (Eco) ، والذي يعني في العربية البيت أو المنزل ، والمعنى العام لمصطلح (Ecology) هو دراسة مكونات البيت ، اما مصطلح (Economy) فيعني إدارة مكونات البيت . ولو أفترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو أقليم أو حتى الكرة الأرضية ، فأن الأستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الأقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات . (13)

أما في اللغة العربية ، وبالرجوع الى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الأصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح ، فقد جاء الفعل إستدام الذي جذره (دوم) لمعان متعددة ، منها التأني في الشيء ،

وطلب دوامة ، والمواظبة عليه . فالتنمية تحتاج إلى تأن رسم سياساتها وديمومة في مشاريعها وآثارها في المجتمع ، وبحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها . (14)

وتعرف التنمية المستدامة أيضاً : بانها سياسة لتشجيع النمو المستمر والمتناسق مع الحفاظ على توازن موارد البيئة ، وذلك من خلال ترشيد إستغلال الموارد القابلة مع الحفاظ على توازن موارد البيئة ، وذلك من خلال ترشيد إستغلال الموارد القابلة للتجديد ، ومشاركة الجماعات المحلية في مشاريع التنمية ، والوصول الى حلول تسوية في المفاوضات الدولية ، والاعتراف بمصالح الدول الصناعية والدول غير الصناعية على السواء . (15)

وعموماً مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ، وعرفت بأنها : التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم . (16)

فالتنمية المستدامة عند (بابير)هي التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والإجتماعي وتسهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة . دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الانظمة الأخرى . (17)

4. التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development) :

هي مقاربة متكاملة ومتعددة الأختصاصات في التنمية ، يكون فيها الإنسان محور العملية التنموية وتشجيع التنمية البشرية المستدامة حماية فرص الحياة للأجيال الحالية والأجيال القادمة مع إحترام النظم الطبيعية التي تعتمد عليها كل حياة . (18)

وتعرف أيضاً : بانها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب ، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً .وهي تجدد البيئة بدل تدميرها ؛ وتمكن الناس بدل تهميشهم ، وتوسع خياراتهم وفرصهم ، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم أنها تنمية في صالح الفقراء والطبيعة ،وتوفير فرص العمل ، وفي صالح المرأة ، إنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة ، ويحافظ على البيئة ، تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم . أما عناصر التنمية البشرية المستدامة فهي الأنصاف ، والانتاجية ، والاستدامة ، والتمكين (المشاركة) •. هذه المكونات هي ايضاً بمثابة معايير للسياسات وأهداف يجب تحقيقها .

جدلية العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة:

تتباين إهتمامات الإنسان بالمشاكل التي تعترضه في الحياة وفقاً لمدى التأثيرات المترتبة عليها . ولقد تنامى مؤخراً اهتمام كافة المجتمعات الإنسانية بالبيئة ، حيث أصبح تعريف الكوارث بالنسبة للانسان لا يقتصر على الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والبراكين والأعاصير ، وإنما يتضمن مفهوماً شمولياً جديداً يعرف بالكوارث البيئية ، وعليه فقد نال هذا المفهوم الجديد اهتمام العلماء والباحثين في مختلف المجالات التنظيمية . وفي خضم ذلك تم تبني الكثير من التعليمات الدينية والممارسات الاجتماعية التي تؤكد ضرورة تقنين السلوك تجاه البيئة .

لقد ظهرت مؤخراً منظمات عالمية حكومية وشبه حكومية ، وخاصة أخذت على عاتقها استراتيجيات تشمل نشر الوعي للتقليل من الأضرار من خلال برامج ومشاريع وخطط . ورغم أن الجهود المشتركة في هذا المجال لا زالت متواضعة إذ ما قورنت بحجم العمل المطلوب ، إلا أن المنظمات العالمية تسعى دائماً الى التعاون والتنسيق الإداري تجاه حماية البيئة . ويعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أحد البرامج المعروفة في هذا المجال ، فقد نشأ هذا البرنامج بعد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة الإنسانية الذي عقد في " ستوكهولم" عام 1972 حيث يهتم البرنامج بمراقبة البيئة العالمية ويلعب دور الوسيط والمنسق في مجالات الرصد البيئي والانظمة البيئية الارضية ، والبيئة والتنمية ، والمحيطات والبحار الاقليمية ، وصحة البيئة وغير ذلك من المواضيع . ويهدف البرنامج أيضاً الى تنمية الكثير من برامجه ومشاريعه البيئية عبر المنظمات التطوعية والهيئات الخاصة والخيرية والاغاثية في كافة أنحاء العالم.[19].

ويشير تقرير البنك الدولي لعم 2004 ، أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا حققت تقدماً ونمواً رائعاً خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، إلا أن هذا التقدم مهدد بالتدهور البيئي المصاحب له ويتمثل ذلك في شحة المياه وتلوث الهواء وتدهور الاراضي الزراعية وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي ، وكل ذلك يقلل من قدرات تلك المنطقة على مواصلة النمو الاقتصادي وأستيعاب الأعداد المتزايدة من السكان ، كما تؤدي كذلك إلى فرص أقتصادية وبشرية باهضة من خلال من المرض والوفاة . ومن المحتمل أن تستمر أوضاع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في التدهور خلال العشر سنوات القادمة حيث سوف يزيد عدد سكان المنطقة من (250) مليون نسمة عام 1990 إلى (340) مليون نسمة ، مما سيزيد الطلب على الموارد الشحيحة من المياه والأراضي الصالحة للزراعة . وسيعيش حوالي (160) مليون نسمة في مدن يتجاوز فيها

تلوث الهواء المعايير الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية ، مما يضعف قدرة الأطفال على التعلم ، ويقلل إنتاجية العامل والرفاهية البشرية بصورة عامة ، وبطء نمو السياحة . ومن المرجح أن يزداد التلوث ايضاً بأكثر من (50%) كما سيزداد تلوث الهواء من وسائل النقل بأكثر من (60%) مالم يتخذ إجراء الاستبدال تقنية محركات السيارات ذات التكنولوجيات البالية وزيادة كفاءة إستهلاكها للوقود . وسوف تزداد أزمة المياه حدة ، إذ من المرجح أن يتجاوز الطلب على إمدادات المياه العذبة المتجددة المتاحة في أربع عشرة دولة بالمنطقة . ومالم يوقف تدهور الأراضي والغابات فأنه سيزداد سوءاً ، علماً أنه بالفعل بلغ مرحلة خطيرة ، مما يشكل تهديداً حقيقياً للقاعدة الزراعية بالمنطقة . ومن المتوقع أن تلحق أضراراً بالغة بالتراث الحضاري للمنطقة نتيجة التنمية غير المنظمة . [20]

ومن الصعب تحديد التكاليف المستقبلية لهذا التدهور البيئي تحديداً كمياً . غير ان هذه المشاكل مجتمعة ستعرض للخطر آفاق التنمية ، أن التجارب العملية في جميع أنحاء العالم تبين جلياً أن التقاعس عن أتحاذ الاجراءات العلاجية التي ستتخذ لاحقاً . ووضع إستراتيجية محددة لأولويات العمل هي مفتاح النجاح . ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة ، وهي تنمية قابلة للاستمرار والتي تهدف الى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته ، والتركيز على الكم و النوع معاً . وتهدف التنمية المستدامة أيضاً إلى الاهتمام بشكل رئيس بتقييم الاثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية . لأن البيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الانسان ، وإن التنمية هي الأسلوب الذي تتبعه المجتمعات للوصول الى الرفاهية والمنفعة لذا فأن الاهداف التنموية البيئية يكمل بعضها بعضاً .

ولمنظمات المجتمع دور لا يمكن تجاهله في عملية التنمية ، ففي دراسة قام بها " سالامون وآنهيير"(salamon & Anheier) اعتمد فيها على بيانات تم جمعها من عدة دول ، هي : الولايات المتحدة الامريكية ، أنكلترا ، فرنسا ، المانيا ، السويد ، المجر ، واليابان ، ولوحظ أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً فاعلاً في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . [21] وقد ركزت معظم الدول على اهمية الدور التنفيذي لتلك المنظمات والجمعيات والهيئات الخاصة

والخيرية في مجال الإدارة والبيئة و التنمية . إذن التنمية المستدامة تركز على عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة ، النظام البيئي ، والنظام الاقتصادي ، والنظام الاجتماعي .

وتعد البيئة بأقسامها الطبيعية والمشيدة كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية ، أو لنقل كوكب الحياة ، وما يؤثر فيها من المكونات الأخرى ، علماً أن محتويات هذا الأطار ليست جامدة ، بل أنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة والانسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع مكوناتها ، بما ذلك مع اقرانه من البشر . [22] وذلك يتطلب من الانسان أن يتعامل مع البيئة بعقلانية ، وان يستثمر مواردها دون أتلاف أو تدمير ، وذلك يعتمد على درجة الوعي البيئي لديه ، حتى يصل الى حالة التمكين ، التي تخلق التوازن بين إستغلال الموارد لتحقيق عملية التنمية المستدامة بنجاح وصولاً لحياة الرفاهية التي تنشدها هذه العملية الحيوية ، وكذلك للحفاظ على حقوق الاجيال اللاحقة . ويعتبر الانسان الدعامة الرئيسة لأحداث أي تغيير بيئي ، كما أنه يعد أداة وغاية التنمية في آنٍ واحد .

إن العلاقة بين البيئة والتنمية عادة ما تكون سالبة او موجبة ونادراً ما تكون محايدة ، فالاثار الموجبة للتنمية تتمثل في المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها ، أما الاثار البيئية السالبة لتخطيط استخدام الارض فتتمثل في تدمير البيئة الطبيعية وإستنزاف الموارد وتلويث عناصر البيئة المختلفة كالماء والهواء والتربة ، لذلك لابد أن تأخذ عملية استخدام تخطيط الارض بعين الاعتبار البعد البيئي من خلال المحافظة على الاراضي والموارد الارضية ونوعية العناصر البيئية المختلفة . [23]

التداعيات البيئية على التنمية المستدامة في العراق :

تعرضت البيئة العراقية ومنذ مطلع القرن الماضي وحتى الوقت الراهن الى عملية مستمرة من التدمير والاستنزاف تستوجب بذل جهوداً كبيرة لحمايتها . فمستويات التدهور والتعرية و التخريب ، ربما كانت الاسرع في تاريخ العراق الطويل . فأشكال التنمية المضرة بالبيئة وضعف الاستقرار ، أدت الى تجاوزات كبيرة على الموارد الطبيعية والبشرية . كما أسهمت قطاعات الصناعات والانشائية والكيميائية (النفطية) بأضرار جدية ، بما تطلقه من الملوثات . وعلى الرغم من توفر تكنولوجيات نظيفة وغير مؤذية للبيئة إلا أن فرص تطبيقها لا زالت نادرة في بلادنا . كما

أن أتساع دائرة استيراد مختلف أنواع السلع الاستهلاكية والتجارية وغيرها وضعف الرقابة ، فضلاً عن مخلفات الحروب ، تشكل بمجملها إضعافاً للبنية التحتية للنظام البيئي .

لا نبالغ إذا قلنا بأن الواقع البيئي الراهن مزرياً ومأساوياً ، هو أمتدادا لماضٍ كارثي ،وحاضر بائس . البيئة العراقية ملوثة بكافة الملوثات البيئية الخطيرة ، ففي أواخر آيار / مايو 2005 حذر خبير دولي من المخاطر والاثار الجانبية التي تركتها الاسلحة الكيماوية ، مثل اليورانيوم المنضب ، والمواد المشعة ، على الصحة العامة في العراق . وقال : روبرت بسيت" – مدير برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في العراق ، في مؤتمر عقده في عمان ، أن هذا التلوث شكل تحديات بيئية كبيرة في العراق ، واصبح يشكل مصدراً للقلق في جنوب العراق على وجه الخصوص ، مشيراً إلى أن القوات البريطانية أفرغت (1.9) مليون طن من المواد المشعة في هذه المنطقة . وقام المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم (UMRC)(مركز دولي مستقل) باجراء دراسة ميدانية إشعاعية علمية واسعة ، في كافة مدن وسط وجنوب العراق ، من بغداد وضواحيها إلى أبي الخصيب ، وأثبتت إنتشار التلوث الاشعاعي في كل مكان ، في التربة والهواء والماء ، وفي أجسام المواطنين الملامسين ، وفي جثث القتلى ، وفي الأنقاض ، وبنسب تجاوزت الحد المسموح به أكثر من (30) ألف مرة في العديد من المناطق العراقية . [24] وهناك مشكلة وخيمة أخرى ، ألا وهي ركام الحرب المنتشرة في ارجاء العراق ، في المزارع وفي اطراف المدن وداخلها ، بالقرب من الاحياء والمناطق السكنية ، وهو ملوث أشعاعياً .

وتناثرت جراء حربي 1991 و 2003 ليس فقط في الصحراء العراقية الكويتية ، بل وفي مواقع مدنية كثيرة ألغام وذخائر غير منفجرة ، واسلحة محطمة وملوثات كيمياوية . وبما يشكل اخطاراً جمة ، على الاطفال خاصة ، ليس فقط بسبب التلوث البيئي عبر الهواء والماء والنبات وانما أيضاً بسبب الذخيرة غير المنفجرة التي تتسبب بالوفيات وببتر الاطراف واستعمال القذائف الفارغة والدبابات المدمرة والملوثة باليورانيوم من قبل الاطفال كلعب [25] بالاضافة الى انتشار العديد من المطامير الصحية المخصصة لطمر النفايات ، إلا أن سوء تنفي هذه المطامير المخصصة للنفايات ، من حيث التصميم والبناء جعلها مصدراً لعدد كبير من الامراض الانتقالية ، مما شجع بعض العاطلين عن العمل على ايجاد فرصة للربح السريع حتى لو كان على حساب صحة المواطنين ، يشاركهم في ذلك بعض اصحاب المعامل الصغيرة التي تعمل في إعادة تصنيع

المواد المستهلكة واعادتها من جديد لتكون حاويات للاطعمة والمشروبات . وبهذا تشكل خطراً على الصحة العامة للمواطن [26]. وأن ظواهر التلوث الاخرى في البيئة العراقية تراكم برك المياه الآسنة ، وأكوام ، لا بل أطلال من النفايات والقاذورات وتسرب مياه الصرف الصحي في الاحياء الشعبية ، نتيجة لتقادم وتلف شبكاتها ، وأنسداد مجاري المياه الثقيلة وأغراقها للشوارع والمحال السكنية ، مع ما يرافقها من روائح كريهة ، وذباب ، وبعوض ، وأمراض خطيرة عديدة نتيجة لها .

وتراجعت المساحات الخضراء ، وتحول معظمها الى ساحات لرمي النفايات والقاذورات في كل مكان ، إضافة لاستخدام الأرصفة والجزرات الوسطية في الشوارع كمجازر لذبح المواشي خارج الرقابة الصحية ، ويتواصل رمي مخلفات المستشفيات ، العامة والخاصة ، والمعامل ، في الأنهار ، التي تمثل المصادر الرئيسة لمياه الشرب في العراق ، من دون أية معالجة صحية ، مما جعل مياه الشرب في حالة يرثى لها ، وساهم في ارتفاع مستويات التلوث البيئي ، فضلاً عن اخطار الإصابة بامراض مزمنة ، وأرتفاع الإصابة بالأمراض السرطانية.. ألخ . وما تعرضت له الأراضي من تلوثات بيئية كبيرة وشحة مياه السقي و تحولت أغلبها لأراضي بور غير صالحة للزراعة .

إن المؤشرات الحياتية والصحية في المجتمع ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالوضع البيئي ومشكلاته ، وفي مقدمتها التلوث وسوء معالجته . لقد تحول التلوث البيئي في العراق إلى قضية خطيرة في حياة المجتمع ، تتطلب حلولاً جذرية ، آنية وعاجلة لا تقبل التأجيل .

وقد عانت البيئة العراقية ولا تزال من العديد من المشاكل بسبب النمو السكاني المتزايد والتطور التنموي غير المستدام للقطاعات المختلفة ، وقلة المستخدم الأساليب التكنولوجية الحديثة في معالجة الملوثات التي تنتج عن تنمية القطاعات المختلفة مما ترك آثاراً سلبية على البيئة، إضافة الى تأثير البيئة العراقية بالحروب المتكررة وما خلفته من تلوث لعناصر البيئة من هواء وماء وتربة ناهيك عن الاستخدامات السيئة للإنسان لمحيطه الحيوي والذي يترجم بعلاقة غير صديقة للبيئة . [27]

ويشير تقرير المسح البيئي في العراق لسنة 2010 ، إلى أن اهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه في كافة المحافظات هي شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة للتشغيل وضعف الوعي لدى المواطنين بترشيد الاستهلاك وبنسبة (100%) ، تليها تجاوزات المواطنين على الشبكة وقلة

الكادر الفني والإداري وبنسبة (90.9%) ثم قدم الشبكة وضعفها وبنسبة (86.4%) من مجموع المحافظات .[28]

وان(36.8%) من المحافظات تصرف المياه العادمة الى النهر تليها (15.8%) تصرف الى المبازل ،وأن ما نسبته (5.3%) من المحافظات تصرف إلى الأراضي المجاورة علماً بأن غالبية المحافظات تصرف المياه إلى أكثر من وجهة . كما تظهر نتائج المسح أعلاه أن (26.3%) من المحافظات تستوعب محطاتها المركزية كميات المياه العادمة المتولدة ونفس النسبة من المحافظات لا تستوعب محطاتها كميات المياه العادمة المتولدة ، أما النسبة المتبقية من المحافظات (47.4%) فلا توجد لديها محطات معالجة مركزية.[29]

وبخصوص الخدمات البلدية ، تظهر نتائج المسح النسب المئوية لطرق التعامل مع النفايات ، حيث ظهرت أعلى نسبة للتخلص من النفايات عن طريق الطمر في المواقع غير الحاصلة على الموافقة البيئية (76.9%) مع ملاحظة تقارب النسب المئوية للتخلص من النفايات عن طريق الحرق والرمي في ساحات فارغة (27.3% ، 24.2%) على التوالي في حين أنعدمت طرق التدوير أو إعادة الاستعمال ، (تحويلها الى سماد ، تحويلها الى طاقة) في معالجة النفايات والتخلص منها .[30]

يتضح من نتائج المسح البيئي في العراق وهو الاحدث في نتائجه ، بأن النسب المئوية لأهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المياه وقطاع المجاري وقطاع الخدمات البلدية ، تتجسد في شقين الأول الاجراءات الحكومية وتذبذب الدعم الحكومي لهذه القطاعات الحيوية ذات الصلة بتنمية الواقع البيئي في العراق ، ويتمثل الشق الثاني بضعف الوعي البيئي لدى المواطنين ، وغياب التربية البيئية التي تعد أهم متطلبات نجاح عملية التنمية المستدامة .

إذ تشير نتائج المسح البيئي أن ضعف الوعي البيئي لدى المواطنين في قطاع الخدمات البلدية يشكل ما نسبته (90.4%) يليه قلة الاليات الكابسات .. الخ بنسبة (87.5%) ، ثم قلة أجور العاملين وبنسبة (83.8%) .[31]

سبل العلاج :

إن تلوث البيئة بكافة أشكاله يشكل تهديداً للامن سواء القطري او الدولي ، وهو ما يثير التساؤل عن التدابير الواجب إتخاذها لحماية البيئة وتبدأ هذه التدابير من خلال الآتي :

أ. الدور المجتمعي في التربية البيئية :

عرفت جامعة " أليوني الأمريكية " التربية البيئية (Environmental Education) بانها نمط من التربية يهدف الى معرفة القيم وتوضيح المفاهيم وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الإنسان وثقافته البيوفيزيائية . كما أنها تعني التمرس على اتخاذ القرارات ووضع قانون للسلوك بشأن المسائل المتعلقة بنوعية البيئة . [32]

أما التربية البيئية ، فهي ، باختصار ، الجانب من التربية ، الذي يساعد الناس على العيش بنجاح على كوكب الارض ، وهو ما يعرف بالمنحنى البيئي للتربية . [33]

وحددت أهداف التربية البيئية بما يلي : [34]

1. تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق الحضرية والريفية .
2. إتاحة الفرص لكل شخص لأكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الإلتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها .
3. خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل .

يعتر البعد التربوي (Educational Dimension) من ابعاد مشكلة التلوث البيئي التي لها أهمية كبيرة ، وذلك من خلال نشر الوعي البيئي المرتكز على أخلاقيات بيئية (Educational Ethics) تدعو الجميع لضرورة الانتماء الى هذه القرية الكونية بإيجابية وتفاؤل ، وتهدف التربية البيئية كمفهوم الى بناء المواطن الايجابي الواعي بمشكلات البيئة ، وتنمية الوعي باهميتها ، وتنمية القيم الأجتماعية ، ودراسة المشكلات البيئية ، وتحليلها ، من خلال منظور القيم ، وتنمية المهارات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات التي تربط بين الانسان وبئيته . [35]

من المعروف أن الأسرة تمثل الجماعة الأنسانية الأولى التي يتعامل الطفل معها ، والتي يعيش معها السنوات التشكيلية الأولى من عمره ، هذه السنوات التي لها ، كما يؤكد علماء التربية وعلم النفس – أكبر الأثر في تشكيل شخصية الطفل تشكيلاً يبقى معه بشكل من الأشكال وعلى مدى طويل . والمعروف أيضاً أن عملية التطبيع الاجتماعي (التنشئة الاجتماعية) ،(Socialization) للطفل تتم من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها . إلا أن أكثر هذه المؤسسات تأثيراً هي مؤسسة الأسرة . إذ تقوم الأسرة بثلاث وظائف أساسية هامة في المجتمع ، وهي :

1. إنتاج الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية .
2. إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي التعرف إلى قيمة وعاداته وتقاليده .
3. تزويدهم بالوسائل التي تهيء لهم تكوين ذواتهم داخل المجتمع . (36)

ولتعقد ظروف الحياة ومتطلباتها تعددت وتنوعت وظائف الأسرة وتشعبت وإتسعت ، فأصبحت غير قادرة على القيام بدورها في تربية الطفل دون مساعدة ، فأستوجب ذلك وجود مؤسسة أخرى تساعدها على نقل التراث الثقافي ومساعدة الطفل على حسن التكيف مع الحياة . ومن هنا جاءت المدرسة كمؤسسة إجتماعية تربوية ، تقوم بمهمة التربية ، جنباً الى جنب مع الاسرة . ويحتم ذلك على كلتا المؤسستين ، الاسرة والمدرسة ، أن يتعاونا حتى يصلا بتربية الطفل إلى الهدف المنشود .

وتتمثل وظائف المدرسة الأساسية بثلاث وظائف هي : (37)

1. المدرسة أداة إستكمال : إذ تقوم المدرسة بأستكمال ما بدأته المؤسسات الاجتماعية الاخرى ، وفي مقدمتها الأسرة ، من أعمال وتوجيهات تربوية .
2. المدرسة أداة الأسرة : إذ تقوم المدرسة بتصحيح الاخطاء التربوية التي قد ترتكبها المؤسسات والهيئات الاجتماعية الاخرى .
3. المدرسة أداة تنسيق : إذ تقوم المدرسة بتنسيق الجهود التي تبذلها سائر المؤسسات والهيئات الاجتماعية في سبيل تربية النشيء وتظل على إتصال دائم بها لترشدها الى افضل الأساليب التربوية .

ويجدر بنا الإشارة الى تضمين الوحدات الدراسية ، أو توجيه منهاج مادة دراسية بكاملة توجيهاً بيئياً . كمادة البيئة والتكيف ، أو البيئة – مواردها – مشكلاتها ، ... ألخ ، وذلك يحقق أهداف التربية البيئية من خلال المؤسسة التربوية ، ويحقق تنامياً في الوعي المجتمعي بالمشكلات البيئية . (38) إضافة إلى عقد الندوات التوعوية والإرشادية في هذا المجال عن طريق مديريات التربية .

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا بأن البيئة والصحة تعتبران جزءاً أساسياً وهاماً من مكونات المنهج المدرسي التربوي ، وان صحة البيئة المدرسية تعد اهم عامل في خفض إنتشار الامراض ، وخصوصاً المعدية منها . ويمكن التحكم في إنتشار كثير من الامراض عن طريق الإهتمام بصحة البيئة المدرسية ، والمقصود بها كل ما يحيط بالمعلم والمتعلم من عوامل .

وأصبح واضحاً بأن الجامعات تلعب دوراً هاماً وأساسياً في تنمية المجتمعات الإنسانية وتطورها ، فهي التي تصنع حاضرها وتخطط معالم مستقبلها ، بأعتبارها تشكل القاعدة الفكرية والفنية للمجتمعات الإنسانية . أما دور الجامعات في التنمية فيتم من خلال القيام بأدوار متعددة ومتشعبة ، والقيام بوظائف رئيسية ثلاث إتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات الحديثة ، وهي : 1. التعليم 2. البحث العلمي . 3. خدمة المجتمع (الخدمة العامة) وهذه الوظائف الثلاث مترابطة ومتشابكة ، ويصعب فصل أحداها عن الآخرى . [39]

ويمكن للجامعة ان تسهم في حماية البيئة ودرء الأخطار عنها (كجانب وقائي) والتصدي لما أصاب البيئة من أخطار ، ومعالجة ما إعتراها من أذىٍ (كجانب علاجي) عبر وظائفها الرئيسية الثلاث أعلاه .

ب. دور الأعلام في نشر الوعي البيئي :

أصبح جلياً بأن حماية وسلامة الموارد البيئية والتراث هي مسؤولية كل مواطن ، وهذا يتطلب وعياً إعلامياً بيئياً تربوياً ، لذلك يجب تطوير الوعي البيئي عند المواطن للتعامل مع البيئة بحكمة ورشد . فلابد من وجود إستراتيجية للتوعية البيئية لكي تسعى لتطوير القدرات البيئية في مجالات التعليم والتوعية والاتصال البيئي للمحافظة على عناصر البيئة ، والعمل معها بعقلانية لتحقق تنمية مستدامة تسهم في تحسين نوعية الحياة للمواطن ، والرفاه للأجيال [40].

ويعتبر بعض الباحثين أن دور الأعلام يتمثل في حماية البيئة ، والتربية البيئية بالأساليب التالية :

1. تنفيذ محاضرات متخصصة وندوات وحلقات بحث لنشر التوعية في قضايا البيئة.
2. تنفيذ البرامج الإذاعية والتلفازية التي تكشف الحقائق البيئية للمواطن .
3. تسخير الصحافة لنشر الوعي البيئي عبر مقالات وتحقيقات ورسوم وصور .
4. تشجيع الأفراد على تشكيل النوادي والجمعيات المهنية والهيئات الأهلية .
5. إنجاح برامج التوعية الصحية وبرامج التثقيف التي تنفذها المؤسسات الحكومية وهناك دور للمنظمات غير الحكومية في التربية ودور الديانات السماوية في حماية البيئة [41]

إن ثقة أفراد المجتمع بالأعلام البيئي تختلف بأختلاف وسيلة الأعلام . ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت إحدى الدراسات ان الغالبية ، ترى أن الصحف اليومية والتلفزيون هما أهم المعلومات البيئية ، وأنها تثق بدرجة مقبولة بما تنشره وتبثه الوسائل الاعلامية من معلومات

بيئية [42] . ويختلف الوضع في الدول النامية ، خاصة في تلك التي تسيطر فيها الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر ، على وسائل الاعلام ، فأفراد المجتمع يرون أن وسائل الاعلام لا تنشر إلا ما تسمح به الجهات الرسمية ، وان نشرت عن بعض الموضوعات ، للايحاء بحرية الاعلام [43].

وفي العراق الجديد ، تنامى مصطلح الاعلام البيئي بعد عام 2003 ، لظهور المشاكل البيئية وما أصابها من خراب ودمار جراء الحروب والاهمال والسياسات الخاطئة تجاه البيئة في السابق . وقد دعا هذا الامر الحكومة العراقية بعد نيسان 2003 الى تأسيس وزارة تعنى بقضايا البيئة ودراستها ، وبرز الاعلام البيئي الذي يهتم بشؤون البيئة ومشاكلها ، والذي أخذ على عاتقه دور ضمير المجتمع الذي يقرع ناقوس الخطر للأفراد والجماعات والحكومات من أجل خلق بيئة نظيفة ، ويدعو إلى إقامة توازن طبيعي بين البيئة والتنمية المستدامة .

مناقشة ختامية – الاستنتاجات والتوصيات :

إن البيئة العراقية تواجه تحديات بيئية خطيرة وكبيرة جداً ، إذ أن الأحداث الأخيرة التي مرّ بها المجتمع العراقي ،وخصوصاً بعد عام 2003 ، وما تركته مخلفات العهود السابقة من إرث ثقيل زادت من حجم المعاناة البيئية ، وألقت بظلالها على الواقع البيئي المتدهور ، على الرغم من وجود تحسن ملموس في إدارة العمل والمشاريع والخدمات في مجالات متعددة ، إلا أن العديد من المشاكل والحالات السلبية في التعامل مع البيئة لا زالت قائمة ، وتسبب أضراراً وانعكاسات خطيرة على البيئة بشكل عام .

إضافة الى ذلك ، ينبغي أن تولى أهمية قصوى للأمن البيئي ، إذ أن المشكلة الرئيسة هي كيفية المحافظة على هذه الموارد وعدم إستنزافها وذلك لتظل قادرة على سد احتياجات الناس ، مستقبلاً ، بدلاً من محاولة السيطرة على موارد هي في طريقها للنضوب . والتركيز على أهمية التوازن بين بيئة مستقرة ونظيفة ، لكي تكون بيئة مؤاتية لأحداث عملية التنمية المستدامة بنجاح . وذلك يتطلب تفعيل التربية البيئية في كافة مؤسسات المجتمع لزيادة الوعي البيئي كشرط لأحداث عملية التنمية والحفاظ على استدامة التنمية ، من خلال الحفاظ على حقوق الاجيال اللاحقة ، الذي يتحقق من خلال حماية البيئة .

أهم الاستنتاجات :

1. النقص المستمر في إمدادات الطاقة الكهربائية من الشبكة الوطنية ، بالاضافة إلى أن زيادة استخدام البدائل كالمولدات الكهربائية الصغيرة لتعويض ذلك النقص في التيار الكهربائي من أجل تلبية الأحتياجات المنزلية والتجارية والصناعية ، وما ينجم عنها من اضرار بالبيئة المحيطة نتيجة مخلفات الوقود المحروقة .
2. ضعف الخدمات البيئية المقدمة في المناطق الريفية ، وتفاقم عمليات تلوث عناصر البيئة وخاصة في المناطق الحضرية الكبيرة ، وعدم وجود أنظمة رصد ورقابة ومتابعة شاملة لنوعية البيئية ، بهدف التحديد السليم لواقع عناصر البيئة ، ومنها التلوث الاشعاعي .
3. عدم وجود قوانين تحد من اخطار التلوث البيئي ، وعدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم.
4. هنالك فجوة واضحة في خطط التنمية ، إذ أن هنالك غياب للبعد البيئي في محاورها إضافة الى الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي المؤسساتي، ، مما يؤدي الى تعثر عملية التنمية المستدامة ، التي ترتكز على ثلاثة أبعاد في نجاحها هي البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي .
5. ضعف الدور الحكومي ومحدوديته في الانشطة البيئية الاقليمية والدولية .
6. ضعف دور وسائل الأعلام في تفعيل الثقافة البيئية ، من أجل أستنهاض جهود كل أفراد المجتمع ، لخلق بيئة مستقرة لأحداث عملية التنمية المستدامة .
7. ضعف أدوار المؤسسات الحكومية والاجتماعية ، كالاسرة والمدرسة والجامعة .. الخ ، من القيام بالتوعية البيئية اللازمة والكفيلة بأدماج هذا البعد الحيوي في برامج وسياسات وخطط التنمية .
8. التراجع الكبير في إنشاء المساحات الخضراء، بسبب قلة العناية وقصور في عمليات الري ، واستخدام الاشجار كبديل عن الوقود في احيان كثيرة ، مما يؤدي إلى زيادة المساحات المكشوفة ، وضعف مصدات الاتربة والغبار .

التوصيات :

1. ضررة قيام الاجهزة الحكومية بدورات تثقيف وتوعية ، للموظفين أسوة بباقي أفراد المجتمع ، وتوضيح أهمية أستدامة البيئة ، كحق رئيسي من حقوق الإنسان .

2. المحافظة على الغطاء الأخضر وتنميته ، وخصوصاً في الأراضي الصحراوية مع التوسع في التشجير .
3. ضرورة إدماج البعد البيئي كركيزة ثلاثية مع البعد الاقتصادي والاجتماعي عند رسم سياسات وبرامج التنمية . وتعزيز دور منظمات المجتمع لمدني في التعامل مع المشكلات البيئية ونشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع .
4. سن التشريعات الضرورية والتي تنسجم مع التطورات الدولية للحفاظ على الموارد الطبيعية ، كحق للأجيال اللاحقة ، كما هي للأجيال الحالية .
5. ضرورة تحديث المناهج الدراسية ، وأدخال مواد دراسية تعنى بالبعد البيئي ودمجه بسياسات التنمية الوطنية .
6. ضرورة وضع نظام متكامل للرصد والتقييم والمتابعة البيئية .
7. التأكيد على رصد مصادر التلوث بأنواعه وقياسه وفقاً للمقاييس الوطنية والدولية .
8. تفعيل الدور الاعلامي البيئي ، ومنحه مساحة أكبر ضمن برامج الأتصال المختلفة .

المصادر :

---

[1] الغامدي ، (د) عبد الله جمعان ، التنمية المستدامة ، الرياض السعودية ، آب ، 2007 ، ص2 .

[2] المصدر نفسه ، ص2-3 .

[3] المصدر نفسه ، ص3 .

[4] حنوش ، (د) علي ، حالة البيئة العراقية وآليات حمايتها ، مقال منشور في موقع المهندس الزراعي ، في 5 ت 2 ، نوفمبر ، 2010 ، على الموقع الالكتروني : http:\ www.agreng-iq.com/php/596.

[5] السراي ، ضياء ثابت ، التنمية ومستقبل العراق ، الحوار المتمدن ، العدد / 3219 في 18 /12 /2010 ، مقال منشور في الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238800

[6] حسن ،(د) عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، ط 2 ، القاهرة ، 1998 ، ص213 .

[7]عمر ، (د) معن خليل ، مناهج البحث في علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط 1 ، بيروت ،1996 ، ص56 .

[8]نصير ،(د) عبد الله عبد القادر ، البيئة والتنمية المستدامة – التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري ، مقال منشور في شبكة عالم التطوع الغربي على الموقع الالكتروني .
www.arabvolunteering.org/corner/art120.html.

[9] معجم مفاهيم التنمية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ومؤسسات الإمام الصدر و البنك الدولي ، مؤسسات الأمام الصدر ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص18 .

[10]. U.N. (1990) , Himan Development Report , New York , 1990 , p10

[11] الخفاجي ، وليد عبد جبر ، التنمية البشرية في العراق ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص32 .

[12] مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، (من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاردن) ، مقال منشور على الموقع الالكتروني :
www.nic.Jordan/Ar/annual2005/96.htm-93k.

[13] د. عثمان محمد غنيم و د. ماجدة أبو زنط ، التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ، ط1 ، دار صفاء للنشر التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص23 .

[14] المصدر نفسه .

[15] معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق ، ص45-46 .

[16] اللجنة العالمية للبيئة ، مستقبلنا المشترك ، ترجمة : محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد /142 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1989 ، ص83 .

[17] عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد/167، السنة /15، كانون الثاني ، 1993 ، ص104 .

[18] معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق ، ص46.

- التمكين (Empowerment): عملية بناء ثقة الأفراد بانفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج وأحداث التغيير نحو الأفضل ، وتحديداً أولئك المستبعدون تقليدياً عن عمليات إتخاذ القرار بفعل التهميش الاجتماعي أو العرقي او غيره ، يشير تمكين الفقراء إلى أستنهاض قدراتهم الكامنة حتى يساعدوا أنفسهم ، وليس الى الإعانات والحصص التموينية وما شابه . أنظر : معجم مفاهيم التنمية ، مصدر سابق ، ص36.

(19) وليد عبد جبر ، التنمية البشرية في العراق ، مصدر سابق ، ص 35 .

(20)د. عبد الله عبد القادر نصير ، البيئة والتنمية المستدامة – التكامل الأستراتيجي للعمل الخيري ، بحث مقدم إلى مؤتمر الخير العربي الثالث ، الأمانة العامة لمؤتمر الخير العربي ، لبنان ، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان 22-24 يونيو / حزيران ، 2002 ، ملتقى شذرات في الموقع الالكتروني : www.arabvolunteering.org/corner/avt/20.html.

(21) المصدر نفسه .

(22) Salamon , lester M. and Anheier , Helmut K. the civil society sector , Journal of society .vol 34 , No. 2 , January 1997 , pp.62-63.

(23)البيئة ومفهومها وعلاقتها بالأنسان ، مقال منشور في الموقع الألكتروني : http://www.wildlife-pal.org/Environment.htm

(24) د. عثمان محمد غنيم ود. ماجدة أبو زنط ، مصدر سابق ، ص233-234 .

(25)د. كاظم المقدادي ، التلوث البيئي وتداعياته الصحية والاجتماعية ، بحث منشور في الموقع الالكتروني في 12/16 /2006 : www.ao-academy.org.

(26) المصدر نفسه .

(27) المصدر نفسه .

(28) وزارة التخطيط و التعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الخطة الوطنية الخمسية للتنمية (2010-2014) ، بغداد ، كانون الاول ، 2009 ، ص167.

(29) الجهاز المركزي للاحصاء – اليونيسيف ، المسح البيئي في العراق لسنة 2010 ، التقرير الموجز ، بغداد ، حزيران ، 2011 ، ص13 .

(30) المصدر نفسه ، ص18 .

(31) المصدر نفسه ، ص27 .

(32) المصدر نفسه .

(33) رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، 1979 ، ص240 .

(34) Meadows , D. Harvesting one Hundred Fold , Key concepts and case studies in Environmental Education , Nairopi , UNEP , 1989 , p33 .

(35) التربية البيئية ، بحث منشور في الموقع الالكتروني :
www.ao-academy.org/envirnment-schdule-of-lectures-2409007

(36) المصدر نفسه .

(37) المصدر نفسه .

(38) د. راتب السعود ، الإنسان والبيئة – دراسة في التربية البيئية ، دار الحامد ، عمان ، 2004 ، ص44-45 .

(39) المصدر نفسه ، ص46 .

(40) المصدر نفسه ، ص47 .

(41) د. بشير محمد عربيات و د. أيمن سليمان مزاهره ، التربية البيئية ، دار المناهج ، عمان ، 2004 ، ص15-16 .

(42) المصدر نفسه ، ص62-63 .

(43) د. عصام الحناوي قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب ، البيئة والتنمية ، بيروت ، 2004 ، ص26 – 27.